

الفصل الثاني تنظيم تقييم المطابقة وسيرها

المادة 4 : هيئات تقييم المطابقة هي :

- المخابر،
- هيئات التفتيش،
- هيئات الإشهاد على المطابقة.

تكلف هذه الهيئات على التوالي بالتحاليل والتجارب والتفتيش والإشهاد على مطابقة المنتوجات والمسارات والأنظمة والأشخاص.

المادة 5 : يتمثل نشاط المخابر على الخصوص في خدمات الاختبار والتجربة والقياس والمعايرة وأخذ العينات والفحص والتعرف والتحقق والتحليل التي تسمح بالتحقق من المطابقة مع المواصفات أو اللوائح الفنية أو متطلبات خصوصية أخرى.

المادة 6 : تتمثل نشاطات التفتيش في فحص تصميم منتوج أو مسار أو منشأة وتحديد مطابقتها لمتطلبات خصوصية أو على أساس حكم احترافي لمتطلبات عامة.

المادة 7 : تتمثل نشاطات الإشهاد على المطابقة في إصدار ضمان مكتوب لمطابقة مواصفة أو لائحة فنية أو عموما مرجع مؤسس على نتائج التحليل و/أو التجربة في المخبر أو على تقرير تدقيق أو أكثر.

المادة 8 : يشمل الإشهاد على المطابقة ما يأتي :

- **الإشهاد على المطابقة الخاصة بالأشخاص :** وهو مسار يتمثل في التقييم والاعتراف العلني بالكفاءة التقنية لشخص في أدائه لعمل محدد.

- **الإشهاد على المطابقة الخاصة بالمنتوج :** ويثبت به مطابقة المنتوج لصفات دقيقة أو لقواعد محددة سابقا وخاضعة لمراقبة صارمة،

- **الإشهاد على المطابقة الخاصة بالنظام :** تضم على الخصوص ما يأتي :

- * تسيير الجودة،
- * تسيير البيئة،
- * تسيير السلامة الغذائية،
- * تسيير الصحة والسلامة في الوسط المهني.

المادة 9 : يمكن هيئات تقييم المطابقة لإثبات كفاءتها، اللجوء إلى طلب اعتماد من الهيئة الوطنية المختصة. ويتعين عليها لهذا الغرض أن تستوفي شروط الكفاءة والنزاهة والحياد والاستقلالية التي تقتضيها المواصفات الوطنية.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-135 المؤرخ في 21 محرم عام 1424 الموافق 24 مارس سنة 2003 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-464 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1426 الموافق 6 ديسمبر سنة 2005 والمتعلق بتنظيم التقييس وسيره،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول أحكام عامة

المادة الأولى : تطبيقا للمواد 18 و21 و22 من القانون رقم 04-04 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد ما يأتي :

- تنظيم تقييم المطابقة وسيرها،
- إجراءات الإشهاد على مطابقة المنتوجات وخصائص العلامات الوطنية للمطابقة،
- الإشهاد الإلزامي على مطابقة المنتوجات.

المادة 2 : تقييم المطابقة إجراء يهدف إلى إثبات أن المتطلبات الخصوصية المتعلقة بمنتوج أو مسار أو نظام أو شخص أو هيئة، تم احترامها. وتشمل نشاطات كالتجارب والتفتيش والإشهاد على المطابقة واعتماد هيئات تقييم المطابقة.

المادة 3 : يقصد في مفهوم هذا المرسوم بما يأتي:

1 - **الإشهاد على المطابقة :** تأكيد طرف ثالث على أن المتطلبات الخصوصية المتعلقة بمنتوج أو مسار أو نظام أو شخص، تم احترامها.

2 - **الاعتماد :** اعتراف رسمي من طرف ثالث بأن هيئة تقييم المطابقة تملك الكفاءة لإنجاز نشاطات خاصة مرتبطة بتقييم المطابقة.

3 - **علامة المطابقة :** علامة محمية، توضع أو تسلم، حسب قواعد نظام الإشهاد على المطابقة، تبين بدرجة كافية من الثقة أن المنتوج أو المسار أو الخدمة المؤشرة مطابقة لمواصفة أو كل وثيقة تقييسية خصوصية أخرى.

4 - **المتطلبات الخصوصية :** الحاجات أو الرغبات المقدمة في وثائق تقييسية كاللوائح والمواصفات والخصائص التقنية،

مرسوم تنفيذي رقم 05 - 466 مؤرخ في 4 ذي القعدة
عام 1426 الموافق 6 ديسمبر سنة 2005 ، يتضمن
إنشاء الهيئة الجزائرية للائتماد وتنظيمها
وسيرها "أجيراك".

المادة 10 : تؤسس إجراءات تنظيم نشاطات تقييم
المطابقة وسيرها على المواصفات والوثائق التقييسية
الوطنية الملائمة.

الفصل الثالث

إجراءات الإشهاد على مطابقة المنتجات وخصائص العلامات الوطنية للمطابقة

المادة 11 : تسلم الهيئات المنصوص عليها في
المادة 4 أعلاه، لتقييم مطابقة المنتوجات، وثائق إثبات
المطابقة للمواصفات واللوائح الفنية الملائمة، أو رخص
حق استعمال علامات المطابقة.

المادة 12 : تحدد خصائص تعريف العلامات
الوطنية للمطابقة وتسييرها بموجب قرار صادر عن
الوزير المكلف بالتقييس و الوزراء المعنيين.

الفصل الرابع

الإشهاد الإجمالي على مطابقة المنتجات

المادة 13 : تخضع المنتوجات الموجهة للاستهلاك
والاستعمال التي تمس السلامة والصحة والبيئة إلى
إشهاد إجمالي طبقا للتشريع المعمول به.
يفرض الإشهاد الإجمالي دون تمييز على
المنتوجات المصنعة محليا أو المستوردة.

المادة 14 : المعهد الجزائري للتقييس هو المخول
الوحيد لتسليم شهادات المطابقة الإجمالية للمنتوجات
المصنعة محليا التي ترخص وضع علامة المطابقة
الوطنية الإجمالية.

ويمكن المعهد الجزائري للتقييس، عند الحاجة،
الاستعانة بكل هيئة تقييم مطابقة معتمدة لإنجاز
أشغال خصوصية محددة في دفتر شروط يعده المعهد
الجزائري للتقييس لهذا الغرض.

المادة 15 : يجب أن تحمل المنتوجات المستوردة
المذكورة في المادة 13 أعلاه، علامة المطابقة الإجمالية
التي تسلمها الهيئات المؤهلة لبلد المنشأ والمعترف بها
من المعهد الجزائري للتقييس.

يمنع دخول المنتوجات التي لا تحمل علامة المطابقة
الإجمالية وتسويقها داخل التراب الوطني.

المادة 16 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1426 الموافق
6 ديسمبر سنة 2005.

أحمد أويحيى